تشرين

يومية - اقتصادية - شاملة

مؤسسة الوحدة

رقم العدد ١٣٨٩٦ | الثلاثاء ١٢ شوال ١٤٤٤هـ - ٢ أيار ٢٠٢٣ م | ٨ صفحات | tishreen.news.sy

مرسوم

الصندوق الوطني لدعم متضرري الزلزال...

تأسيس لبلورة آلية عمل مالي إغاثي مثلى

مرونة تنظيم وتدقيق ومراجعة.. بأطر قانونية ومعايير واضحة

من ميدان العمل ينهض الحل.. المرسوم ٧ انطلاقة واثقة نحو «ترميم آثار الكارثة» بأدوات ممأسسة

ترسيخ لمبدأ الشراكة المحلية ومعاودة النهوض بمرسوم إستراتيجي

متخصصون يستشرفون غايات إنسانية نبيلة وسياق قانوني منظم لمواجهة تداعيات الكارثة

تفاصيل الملف

5-4-3-2

الافتتاحية

مهمّةٌ خاصّةٌ بمرسومٍ داعمٍ

■ ناظم عيد

لم يكن هولُ كارثة الزلزال بسيطاً، وتالياً لن تكون جهودُ لملمة الجراحِ يسيرةً، ولعلّه من الموضوعية أن نسلّم بأنها عسيرةٌ، في بلدٍ يكابدُ في مواجهة استحقاقاتٍ لا يقبل أغلبُها التجاهل.

للزلزال الموجع سيرتُه المنفردةُ بكتلة الرضوض العميقة التي أحدثها، وعوّم حالةً مطلبيّة مكثّفة، ليست مفاجئةً، بما أننا جميعاً نسلّم بواقعية المثل الذي يخبرنا أنّ « صاحبَ الحاجة لا ينتظر كثيراً».

لكنّ مهمّةً بحجم ما خلّفته الكارثةُ من استحقاقاتٍ، لا يمكن أن تكون ارتجاليةً ولا وجدانيةً، مهما تدفقت المشاعرُ، فالدولُ على الأغلب تتعاطى بأدواتٍ وحساباتٍ لا يجوز أن تهفو في منزلقٍ عاطفيّ على طريقة « الفَزْعات»...من هنا، كان المرسومُ رقم (٧) الذي صدر أمس، وهو تأسيسٌ عميقٌ لمسارٍ طويل باتجاه الخروج المتأني والراسخ من آثار الزلزال، وبمؤسسة متكاملة على شكل صندوقٍ، ولو أن حزمة المهام ستكون أكبر بكثير من مجرد مصطلح « صندوق» .

صندوق يعني «مؤسسة»، و«مؤسسة» تعني «تنظيماً» والتنظيمُ يعني « داتا» و أرقاماً، والأرقام تعني إحداثيات لا تضلّ ولا تخيبُ...كلُّ هذا يفضي إلى الملامسة الدقيقة لكل متضررٍ من كارثة الزلزال، وتحقيق أهمّ مبدأ في مثل هذه الحالات، وهو العدالة.

بغيرهذا النهج الذي بلوره مرسومُ السيد الرئيس لن نصلَ إلى إنضاجٍ حقيقيّ لكلّ الجهود التي بذلتها الدولةُ منذ اللحظات الأولى للكارثة، فالاستجاباتُ السريعةُ مطلوبةٌ... لكنْ التتماتُ المتسرّعة والارتجاليّة لم تكن لتخدمَ مَنْ يلزم في حدثٍ بهذا الحجم.

الدولةُ تعملُ بأدواتٍ واضحةٍ وآليات ممأسسة تعبّر فعلاً عن مفهوم الدولة الذي ضحّينا جميعاً للتمسك به أمام محاولاتٍ متواترة وبكثافة جرت لإضعاف الدور والحضور لدولة وطنيّة ذات سيادة، كما هي سورية/ الأمُ الحانيةُ على كلّ أبنائها.

بدأنا العملَ منذ الأمس، وانطلقنا معزّزين بتشريعٍ متكاملٍ خالٍ من الثغرات، وعلينا أن نعملَ جميعاً للوصول إلى نتائج مُرضية، فالمهمّةُ باتت مجتمعيةً بكلّ معنى الكلمة، وها نحنُ جميعاً أمام مسؤولياتٍ مرسومةٍ بتشريعٍ وافٍ.

الصندوق الوطني لدعم متضرري الزلزال... تأسيس لبلورة آلية عمل مالي إغاثي مثلى.. مرونة تنظيم وتدقيق ومراجعة.. بأطر قانونية ومعايير واضحة

■ تشرين- مها سلطان

لكل عمل أو خطة أو مشروع أو توجه.. أيا تكن التسمية، لا بد من إطار ناظم ينسق ويحدد ويوصف ويوجه بما يضمن وضوح مسار العمل، وفي أي اتجاهات يجب أن تتركز الجهود لتحقيق الأهداف الموضوعة، وعندما تكون المسألة متعلقة بكارثة من حجم الزلزال الذي أصاب السوريين في السادس من شباط الماضي فهذا يعني الكثير من العمل والجهد، ويعني أن يكون المسار واضح تماما بكل تفاصيله، والدولة السورية منذ لحظة وقوع الكارثة كانت حريصة على الأمرين معا، العمل ووضوح مساراته واتجاهاته بدءا من الاستجابة الفورية الإنسانية والإغاثية وصولا إلى خطة العمل الوطنية، ثم المرسوم التشريعي / رقم ٧/ الذي أصدره الرئيس بشار الأسد يوم أمس (الأول من أيار من العام الجاري ٢٠٢٣) ليكون خريطة طريق تشريعية تنفيذية لتنظيم وإدارة الدعم المالي المقدم للمتضررين من الزلزال لمساعدتهم على تجاوز الضرر الجسدي والمادي والمعنوي اللاحق بهم، بهدف أن يستعيدوا حياتهم الطبيعية، وعودتهم إلى بوتقة النشاط والإنتاج التي كانوا ضمنها قبل الكارثة.

لا شك في أن الكثير من العمل والجهد والأيدي الخيّرة وقفت وراء هذا المرسوم، ليخرج متكاملاً شاملاً وليكون له الدور الأهم والأكثر تأثيراً وفاعلية في إطار تنفيذ خطة العمل الوطنية الموضوعة لدعم المتضررين، خصوصاً أنه ركز على المسؤولية الجمعية والتعاون والتكاتف لتجاوز تداعيات الزلزال بمستوييها الرئيسيين: الدولة والمواطن، فالكارثة أصابتهما معاً وكلاهما لا بد أن يتوحدا في المسؤولية والعمل والجهد، وإن كان مسؤولية الدولة/الحكومة أهم وأكبر لامتلاكها الأدوات والمقدرات والمؤسسات، ولكونها الطرف المسؤول والراعي الذي يجب أن ينطلق أولاً، وباتجاهين: العمل والتنظيم والتشريع والقوننة، ثم الاتجاه نحو المواطن لتوحيد العمل والجهد معه، بما يجعله مشاركاً في جوانب وشريكاً في جوانب أخرى، فاعلاً ومؤثراً في عملية التعافي.

الآن.. لماذا يتفرد هذا المرسوم (والصندوق المحدث) بالكثير من الخصوصية في الأهمية والدور والتأثير؟

١- لأن المرسوم حصّن الصندوق وعمله بالاستقلالية (مالياً وعملياً) لضمان نجاح وكفاءة العمل الميداني على الأرض المتعلق بدعم متضرري الزلزال.

٢- لأن المرسوم يعطي للصندوق المُحدث الصلاحيات اللازمة والمطلوبة في إدارة الدعم المالي والجمع والصرف والتعامل مع الأضرار وشرائح المتضررين والقطاعات المتضررة.

٣- لأن المرسوم يعطي الأولوية للمواطنين المتضررين، ويجعلهم في مرتبة متقدمة لناحية الدعم والمساعدة (وذلك قبل القطاعات الحكومية التي أصابتها الكارثة) حيث إن الصندوق المُحدث يكاد يختص فقط بتقديم الدعم لهم.

٤- لأن المرسوم يعطي الصندوق المحدث مرونة وديناميكية عالية لتنفيذ التوجهات، والأهم مسألة إدارة وتوجيه الدعم المالي من مرحلة استلام التمويلات والتحويلات والتبرعات والهبات والمنح، الداخلية والخارجية، أي الوطنية، والعربية، والأجنبية، إلى مرحلة الصرف والتقدير والتوزيع وفق الجداول والاستبيانات الموضوعة مبدئياً، ثم التي ستستكمل لاحقاً، فيما يخص شرائح المتضررين والقطاعات المتضررة، لإقرار شكل وحجم الدعم المالي واتجاهات الصرف والتمويل.

٥- لأن المرسوم جاء متضمناً لأهم الامتيازات وعلى رأسها الإعفاءات من الضرائب والرسوم وبما يشجع المساهمين والممولين والمتبرعين (في الداخل) على السخاء في الدعم والتمويل، ويستقطب المزيد منهم، هذا عدا عن بند «تخفيض ضريبي» قدرة ١٠٪ يستفيد منه المتبرع للصندوق المُحدث لسنتين متتاليتين لسنة تبرعه إذا كان المبلغ المتبرع به ٢٠٪ من الدخل الخاضع للضريبة على ألّا يقل عن ٥٠٠ مليون ليرة سورية.

٦- لأن المرسوم يضع جدولاً زمنياً واضحاً ومعلوماً مدته ٣ سنوات من المفترض أن يُنجز الصندوق المُحدث مهامه كاملة، وصولاً إلى الهدف النهائي وهو الوصول إلى مرحلة التعافي.

٧- لأن المرسوم يرسخ عملية الشراكة والتعاون المؤسساتي والتكافل المجتمعي عبر تحديد المسؤوليات والواجبات سواء على خط الحكومة ▫ المواطن، أو على خط الحكومة والمجتمع الأهلي، أو على خط المواطنين أنفسهم لناحية التعاضد والتكاتف والمساندة بين بعضهم البعض سواء بين المتضررين أنفسهم، أو بينهم وبين الآخرين من غير المتضررين خصوصاً على مستوى القادرين على تقديم التمويلات والتبرعات.

> **رغم أن الكارثة كانت بمستويين الدولة والمواطن، إلّا أن العمل لا بد أن ينطلق حكومياً أولاً لأن الحكومة تمتلك الأدوات والمقدرات والمؤسسات ولكونها الطرف الراعي والمسؤول**

٨- لأن المرسوم لا يلزم أي أحد أو جهة أو هيئة أو منظمة بأن يكون التمويل الذي يقدمه لمساعدة المتضررين هو عن طريق الصندوق المُحدث حصراً. يستطيع هؤلاء الاستمرار في تقديم التمويل والهبات والتبرعات وأي شكل آخر من الدعم المالي بصورة منفصلة عن الصندوق إذا ما كانوا يريدون ذلك.. مع التوضيح أن هذا ينطبق فقط على الداخل، أما بالنسبة للخارج كدول ومنظمات ومؤسسات فإن التمويلات والدعم المالي يتم حصراً عن طريق الصندوق.

> **عندما يكون الهدف التعامل مع تداعيات كارثة بحجم زلزال ٦ شباط فهذا يعني الكثير من العمل والجهد ويعني أن يكون المسار واضحاً بكل تفاصيله، والدولة السورية تعمل على الأمرين معاً**

٩- لأن المرسوم ينظم عملية قبول المنح والإعانات والهبات والوصايا والتبرعات والمساهمات المالية وفق القوانين والأنظمة النافذة، بما يضمن تحصين هذه العملية وحمايتها من مخاطر الوقوع في الفوضى، لأن من شأن ذلك خلق حالة من اللاثقة وبما يؤثر على مسار التمويلات، وعلى الممولين أنفسهم.

١٠- أخيراً وليس آخراً، لأن المرسوم يضع العمل المالي الإغاثي على السكة الصحيحة، بما يسرع مساراته على الأرض أولاً، وينهي الانحرافات التي تحدث في بعض الأحيان ثانياً، ويضع حداً للاستعراضات التطوعية من قبل البعض ثالثاً، والأهم ▫ رابعاً ▫ أنه يضمن بيئة آمنة، أو لنقل جهة/ مكاناً واحداً (آمناً) معروفاً تصب فيه جميع الأموال ضمن أطر قانونية ومعايير واضحة (شهادات إيداع ممنوحة من الصندوق على سبيل المثال) هذا عدا عن عمليات التدقيق والمراجعة التي تخضع لها الأموال الواردة للصندوق الذي من ضمن صلاحياته أيضاً الاستعانة بخبراء ومختصين وممثلين عن المنظمات غير الحكومية والفعاليات الاقتصادية وذلك لضمان أوسع مساحة أمان وشفافية، ولتسريع عملية الدعم على الأرض وإنجازها في أسرع وقت، أو ضمن الجدول الزمني المحدد بثلاث سنوات.

متخصصون يستشرفون غايات إنسانية نبيلة وسياق قانوني منظم لمواجهة تداعيات الكارثة

■ تشرين- رشا عيسى

يحمل المرسوم التشريعي رقم ٧ لعام ٢٠٢٣ والقاضي بإحداث الصندوق الوطني لدعم المتضررين من الزلزال جملة من الغايات الإنسانية النبيلة هدفها تقديم الدعم للمتضررين بفعل الزلزال الكارثة، إضافة إلى حشد الإمكانات ووضعها في سياق قانوني منظم لمواجهة تداعيات الكارثة غير المسبوقة التي ألمت بمجتمعنا.

ضمان وأمان

الباحثة الاجتماعية الدكتورة سلوى شعبان تؤكد لـ(تشرين) أن إحداث الصندوق يأتي انطلاقاً من الدور الذي تقوم به الدولة تجاه الأزمات والصعوبات والكوارث، من تقديم العون والمساعدة وإيجاد الحلول وتسهيل وتذليل العقبات للوصول للاستقرار ومتابعة الحياة الطبيعية والآمنة، ما تجلى ضمن إصدار مراسيم جمهورية متتالية تهتم بالمواطن ومصلحته وتسعى لتأمين البدائل الحياتية تجاه ما تأثر وتضرر.

ويعد (الصندوق) الضامن الحقيقي لعبور المراحل القادمة، وتتويجاً لدور الدولة المجتمعي والإغاثي إلى جانب المراسيم الأخرى والخطط الموضوعة لإعادة الإعمار والبناء، وتحفيزاً داعماً لكل مبادرة مقدمة من المغتربين السوريين الذين هبّوا ولبّوا نداء الوطن وعبّروا عن انتمائهم الوطني ومحبتهم الخالصة ومساهمتهم المختلفة والمتنوعة والتلقائية في التبرعات العينية والمبالغ المادية المقدمة للإغاثة والمساعدة.

ووجدت شعبان أن (الصندوق) بمنزلة ضمان وأمان لكل مواطن تأذى هو وعائلته, ولكل من يريد أن يكمل الرسالة الإنسانية لأهله المتضررين بمتابعة ذلك، فالدولة وعبر مؤسساتها الحكومية لم تقف مكتوفة الأيدي بل كانت وما زالت المشجعة والراعية والداعمة لتجاوز تلك الكارثة بكافة الجهود المبذولة والتسهيلات المقدمة،لافتة إلى أن مناقشة مشروع التوجهات الأساسية لخطة العمل الوطنية للتعاطي مع تداعيات الزلزال متضمنة المعايير والتعريفات والتوصيفات المتعلقة بآثار الزلزال وأضراره، بيّنت الحالات وأولويات التعاطي معها، ودرجات الضرر على الإنسان والمجتمع ومراحل الاستجابة للكارثة ومرحلة التعافي وإعادة التأهيل والإعمار وتوفير المقومات البيئية التمكينية للتعاطي مع التداعيات.

إحداث (الصندوق) له أهمية مجتمعية كبرى للمساعدة والدعم والرعاية للمتضررين تحت رعاية اللجنة العليا للإغاثة باعتبارها مرجعية مهمة في قيادة خطة العمل الوطنية وبمتابعتها للتنفيذ على المدى القريب والمتوسط والإستراتيجي كما قالت شعبان.

نقلة في الدعم المالي

بيّنت المحامية هزار نور الدين أمون لـ (تشرين) أن المرسوم رقم٧ لعام ٢٠٢٣ المتضمن إحداث الصندوق الوطني لدعم المتضررين من الزلزال يشكل نقلة في الدعم المالي وتنظيم توزيع المساعدات في حال طبق بشكل صحيح وعادل.

وأوضحت أمون أن الدعم المعنوي والنفسي يحتاج مدة غير قصيرة من الزمن للتعافي من الآثار التي تركها الزلزال في النفوس، ولكن نستطيع التعويض بعض الشيء عن هذا الضرر عن طريق الدعم المادي الذي يجب أن يتم بالسرعة القصوى ليحقق بعض الغاية من الدعم النفسي.

ويشكل هذا الصندوق إجراءً متطوراً لدعم المتضررين من الكارثة في حال إدارته بشكل صحيح وعادل بعيداً عن أي تلاعب وفقاً لأمون.

وقالت: إن التعاطي مع تداعيات الكارثه تقع مسؤوليتها الأولى الرئيسية على عاتق الدولة فهي الداعم الأهم، وأما المساعدات المالية ذات الطابع المحلي فهي حالة إنسانية رائعة، لكنها عاجزة أن تشكل فارقاً في هذه الظروف الصعبة التي يمر بها الجميع.

قوة قانونية

من جهتها، لفتت المحامية رشا رزق إلى أن المرسوم يفرض قوة قانونية وتنظيمية لـ (الصندوق) الجديد الذي أفرزته كارثة الزلزال فهو يتمتع بقيمة إنسانية عالية هدفها ترميم الضرر المادي والجسدي و المعنوي للمتضررين من جراء الفاجعة الكبرى وفق آلية قانونية محددة وواضحة.

كما أن لـ(لصندوق) جوانب قوة إدارية ومالية حددها المرسوم بوضوح في بنوده، وتشرح رزق لـ(تشرين) أن المادة الرابعة من المرسوم تحدثت تفصيلاً عن مالية الصندوق كما يلي:

أ - يفتح للصندوق حساب جارٍ أو أكثر لدى المصارف العاملة، وتودع فيه الموارد المالية للصندوق.

ب- تحدد الموارد المالية للصندوق على النحو الآتي:

الاعتمادات التي ترصد للصندوق في الموازنة العامة للدولة.

المنح والإعانات والهبات والوصايا والتبرعات والمساهمات المالية ذات الطابع المحلي والدولي التي تقدمها الدول والمنظمات والاتحادات والنقابات والصناديق والهيئات والمؤسسات والشركات والأفراد وفق القوانين والأنظمة النافذة.

الفوائد المصرفية لإيداعات الصندوق

أي موارد أخرى يوافق عليها المجلس وفق القوانين والأنظمة النافذة.

ج - تصرف المبالغ الواردة إلى الصندوق بالقطع الأجنبي حسب نشرة الحوالات والصرافة الصادرة عن مصرف سورية المركزي.

د- يدور الرصيد المالي للصندوق في نهاية العام للعام الذي يليه.

ه- رئيس المجلس، أو من يفوضه، هو عاقد للنفقة وآمر للتصفية والصرف للصندوق.

و- يكون للصندوق نظام مالي ومحاسبي يتضمن إجراءات تحريك الأموال وشروط وأحكام وآليات صرفها.

ز- تخضع حسابات الصندوق إلى عملية التدقيق المالي من قبل مدقق حسابات خارجي مستقل يعين من قبل مجلس الإدارة.

وأشارت رزق إلى أن المادة الخامسة - من المرسوم تؤكد على الإعفاءات التي يوفرها المرسوم، بحيث تعفى عملية تحويل الأموال من وإلى (الصندوق) من كل الضرائب والرسوم المالية والمحلية والعمولات والبدلات وأي تكاليف أخرى. في تأكيد على أن الإنسان أولاً وأن عمليات المساعدة المختلفة واجب على الحكومة وانطلاقاً من تحمل الدولة لمسؤولياتها ورعاية المواطنين.

الاستقلال المادي والمرونة

بدورها، أوضحت المحامية هناء حبيب لـ(تشرين) أن الاستقلال المادي لـ (الصندوق) إحدى نقاط القوة إلى جانب المرونة التي يتمتع بها بموجب المرسوم.

والنقطة المهمة الأخرى التي توردها حبيب بالإضافة إلى القيم الإنسانية التي يحملها المرسوم، تتعلق بمجلس إدارة الصندوق الذي يضم إضافة إلى الشخصيات الاعتبارية أربعة ممثلين عن المنظمات غير الحكومية أو الفعاليات الاقتصادية أو خبراء في هذا المجال يختارهم رئيس المجلس - أعضاء كما جاء في المادة السادسة من المرسوم.

وأكدت حبيب أن المرسوم يحمل صفة انسانية لكونه يجمع الإمكانات لمواجهة تداعيات الكارثة غير المسبوقة في حجمها وأثرها وما خلّفته من مأساة على المستوى الوطني.

وعند سؤالها بشأن المادة العاشرة من المرسوم والتي تنص على أنه سيجري العمل بأحكام هذا المرسوم التشريعي لمدة ثلاثة أعوام من تاريخ نشره، أشارت حبيب إلى أن المرسوم محدد المدة باعتبار مدة ثلاث سنوات كافية لمعالجة آثار الزلزال، وأن كارثة الزلزال هي حالة وقتية لا تتصف بالديمومة، وإذا كانت هذه المدة غير كاملة يمدد العمل بالمرسوم بمرسوم جديد يصدر عن السيد الرئيس، ولا سمح الله إذا حصل زلزال آخر أيضاً يمدد العمل بالمرسوم، متمنية أن يتم العمل بشكل دقيق وعادل للوصول إلى الغاية السامية التي صدر لأجلها المرسوم.

تقوية العمل الإنساني

من جهته الباحث الزراعي الدكتور مجد درويش رأى أن إحداث (الصندوق) خطوة في سبيل تعزيز أواصر التعاون الأهلي وتقوية العمل الإنساني وذلك بتفعيل دور الجمعيات الأهلية والمجتمعية في تخفيف الأعباء والمتاعب عن أهلنا المتضررين في المناطق المنكوبة عبر إعادة تأهيل البنى التحتية والخدمية وللتعويض المالي عن الأسر المتضررة من جراء هذه الكارثة الطبيعية أو أي حدث مستقبلي لا قدر الله.

وبيّن أن هذا (الصندوق) وعبر الأسس الناظمة له لا بدّ أن يحظى بدعم واستقطاب جميع الأطراف على مستوى القطاع العام والخاص والجمعيات الخدمية والأهلية ذات الصلة الضالعة في العمل الإنساني والتنموي أو حتى الهيئات الدولية بمن فيها العاملة على الأرض ما يساعد بشكل كبير في تجاوز الآثار السلبية المترتبة عن هذه الكارثة الكونية.

مسؤولية مجتمعية تكرّس قيم التعافي المبكّر... ترسيخ لمبدأ الشراكة المحلية ومعاودة النهوض بمرسوم إستراتيجي

■ تشرين - بارعة جمعة

"الوطن هو المنزل" وحمايته واجب بغض النظر عن نوع وحجم التحدي، وبغض النظر عن الإمكانات زادت أو نقصت، هذا ما كان منذ اللحظات الأولى للزلزال».. هي دعوة للوقوف مجددا، بعيدا عن مبررات العجز وصعوبة الموقف، وجهها السيد الرئيس بشار الأسد للمجتمع بشرائحه كافة، لتخفيف وطأة المعاناة الإنسانية التي لحقت بمتضرري زلزال ٦ شباط الماضي، مؤكدا الشعور العميق والشامل تجاه الوطن سورية، من قبل أبنائه، ممن اتحدوا عائلة واحدة أفرادا ومؤسسات لحماية وإنقاذ إخوتهم المكلومين.

واليوم يطل علينا الرئيس الأسد بمرسوم يخط معاني الالتزام والوفاء بالواجبات الوطنية تجاه المجتمع، الذي أكد تكاتفه مع دولته بأصعب المحن، مترجما مطالبات العودة للحياة مجددا بإنشاء «صندوق الدعم الوطني للمتضررين من الزلزال» ومحفزا الطاقات البشرية للبدء بأخذ أدوارها الصحيحة، ووضع الخطط بالاستناد إلى الدقة في ترجمة المرسوم على أرض الواقع.

توجيه الدعم

رغم أن كارثة الزلزال شكلت حدثاً استثنائياً وفريداً من نوعه، ترسخ بالذاكرة الجماعية، لا يمكن تذكره إلّا لمن عاشه، كان من الضروري التوجه للمتضررين منه باهتمام خاص، عبر عنه المرسوم رقم ٧ وفق قراءة الدكتور في علم الاقتصاد سنان علي ديب لفقراته، جاء تسريعاً لحركة العمل وتتمة لما تم طرحه في المرسوم السابق، كما أعطى الإنسان أولوية خاصة بصفته أساس التنمية، باعتماده على حقائق وبيانات أثناء التطبيق، ما سيخفف من الانحرافات بالعمل التي تم رصدها سابقاً.

لتوقيت المرسوم عبرة خاصة، وقد جاء مخاطباً الجميع، وليقول لهم: نحن معكم، ولم ننسكم، وسنتابع العمل لأجلكم، فيما توجه المرسوم أيضاً للكثير ممن امتهنوا استعراض نشاطاتهم التطوعية على أعين الناس، لترتيب هذه الأموال ضمن الصندوق الوطني، بما يضمن فاعلية أكبر ترمم جراح المواطنين.

إدارة المخاطر

أزمة حملت معها الكثير من الدروس والعِبر، لذا من المفترض اليوم عرض السجلات للدروس المستفادة، لكونها غير مكررة في سورية وفق رؤية الخبير بإدارة المخاطر ماهر سنجر، وبالنظر للمعايير العالمية كان من الضروري عرض خطط الطوارئ، بما يضمن عدم تكرار هذه الأمور في أزمات قد تقع مستقبلاً، وذلك عبر النظر إليها كحقيقة وليس توقعاً.

ما نعيشه اليوم من ارتفاع لمعدل هذه الأزمات بكل المستويات الاقتصادية منها والطبيعية، والذي ازداد بعد التسعينيات، يفرض التعامل معها ضمن خطط على نطاق أضخم، مثل تحديد «كود» وطني لحالات الطوارئ، أو استثمار فرصة إضافة مادة لقانون الاستثمار أو إصدار قرار يسمح لشركات البناء السريعة بإعفائها من الضرائب وتسهيل إدخال مواد أولية للبناء بدلاً من استقدام بيوت جاهزة برأي سنجر، ما يسهم بتسريع فترة التعافي.

ما أشارت إليه الخطط من علاج نفسي ومادي هو أمر جيد، إلّا أنه من الطبيعي ربط هذا الأمر بالموضوع الاقتصادي، الذي يخضع لعقوبات «قانون قيصر» وتسهيلات إغاثية لفترة محددة، كما أن الفرصة اليوم سانحة لتطبيق البنية التحتية المستدامة، ولأخذ التنمية دورها وربطها بأهداف أخرى كالتعليم مثلاً، ومحاولة تحقيقها في المناطق المنكوبة، لذا ما نحتاجه اليوم ليس اقتطاعاً من ميزانية الوزارات، بل تخصيص الدعم وفق صندوق برأي الخبير في إدارة المخاطر ماهر سنجر، والذي أتى به المرسوم رقم ٧ لعام ٢٠٢٣ تلبية للحاجة وتسريع لمرحلة التعافي بعد الكوارث.

> التنمية مسؤولية مشتركة يتقاسمها طرفان هما الدولة والمجتمع

الإنسان أولاً

للجانب النفسي أهمية كبرى في حياة الأفراد طلاباً كانوا أو عاملين، مستهلكين أو منتجين، لما يحمله من عمق الارتباط بالجانب الإنساني والاجتماعي على حدٍّ سواء، الذي سيعطي تطبيقاً رائعاً عن التفاعل بين أفراد المجتمع حسب رؤية المسؤولة في دائرة الإرشاد النفسي في وزارة التربية الدكتورة سبيت سلمان لواقع المجتمع بعد الكارثة، ما دفع لتنشيط العمل الجماعي وتهيئة الكوادر من مرشدين نفسيين لإقامة أنشطة الدعم النفسي في مراكز الإيواء والمدارس، هي مبادرات أكدها المرسوم رقم ٧، الذي احتوى ضمن سطوره ثلاثة جوانب هي التنمية والوقاية والعلاج للمتضررين من الكارثة، كانت ضمن خطة الحكومة أيضاً في برامج الدعم والتهيئة.

حالات الهلع كانت واضحة لدى أشخاص فقدوا جزءاً من أجسادهم، كان للدور المجتمعي أهمية في التخفيف منها، بينما برزت حالات التكاتف بقوّة شملت أفراداً ومؤسسات، قدموا حاجات مادية كتبرعات ومبادرات محلية أثرت ضمن مواقع السوشيال ميديا، فيما للتكاتف الدولي صداه الأكبر برأي سلمان، من أناس حصلوا على مستلزماتهم المعيشية من قبله.

التنمية مسؤولية مشتركة، يتقاسمها طرفان هما الدولة والمجتمع، إنما للإنسان بناء خاص من حيث تنمية قدراته للمواجهة، وهي مسؤوليتنا نحن، فما عاشته أجيال متعاقبة من فترات الحرب والزلزال من تدمير فكري وجسدي يستلزم تفعيل المسؤولية الاجتماعية وفق رؤية الأستاذ في التنمية البشرية في الجامعة الافتراضية السورية هاني حداد لضرورة العمل والمساهمة بخلق أنشطة ثقافية وعلمية واجتماعية وعلمية ومادية، وهو واجب علينا كأفراد مسؤولين عن التنمية البشرية الصحيحة وخلق أنشطة ذات قيمة مضافة.

سورية خلال فترة الزلزال قدمت الكثير للأفراد، وذلك بالتخفيف عن معاناتهم، وما زالت تقدم من خلال توجيهات سيد الوطن التي أتت ضمن المرسوم رقم ٧ لعام ٢٠٢٣، لتأمين الأسر المتضررة وتفعيل دور الجمعيات الأهلية التي لا بدّ من تنظيمها ضمن إطار الصندوق الوطني لدعم المتضررين، فالكارثة حقيقية وإنسانية، وصورة راسخة في حياة الكثير من الأشخاص برأي حداد، ولا يمكننا محو هذه الصور من ذاكرتهم إلّا من خلال ترميم واقعي وفعّال، ومساهمة كل من الطرفين المؤسسات والأفراد، لتجاوز المحنة، والتعافي قادم لا محالة.

> سورية قدمت خلال فترة الزلزال الكثير للأفراد وذلك بالتخفيف عن معاناتهم

من ميدان العمل ينهض الحل.. المرسوم ٧ انطلاقة واثقة نحو «ترميم آثـــار الكارثـــة» بأدوات ممأسســـة

■ تشرين – هبا علي أحمد

ليس غريبا ولا جديدا أن تضطلع الدولة السورية بمسؤولياتها تجاه أبنائها ومواطنيها، في مختلف الظروف والمحن، في أيام الرخاء وفي أيام الشدة، وفي السلم وفي الحرب، وفي الكوارث سواء الطبيعية أم البشرية، تكون الدولة السورية حاضرة دائما بما يصون المواطن كإنسان بالدرجة الأولى والأخيرة، وبما يرعى مصالحه ويحميها ويصونها تحت سقف هذا الوطن، وفي هذا ترى الدولة أنها أمام مسؤولية واجبة أخلاقيا واجتماعيا وإنسانيا.

منذ اللحظات الأولى لكارثة زلزال ٦ شباط الماضي كانت الدولة حاضرة على كل مستوياتها جنباً إلى جنب مع أبنائها من المتضررين من الكارثة الأليمة، فالضرر لم يقع على أفراد دون غيرهم بل وقع على دولة بأكملها لم تنفض غبار الحرب بعد، وتعيش حصاراً وعقوبات جائرة ظالمة ومحاولات تفقير وتجويع وتدمير، مع ذلك انطلقت الدولة إلى الأرض إلى العمل وإلى تطبيق وتنفيذ كل ما يلزم في فترة زمنية قصيرة جداً وبأسرع ما يمكن لتخطي الكارثة بمستوياتها كافة، الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والإنسانية.

لكل ما سبق يأتي مرسوم السيد الرئيس بشار الأسد / رقم ٧/ بإحداث الصندوق الوطني لدعم متضرري الزلزال، بما يشكله كواحد من الأدوات الرئيسة للخطة الوطنية للتعاطي مع تداعيات الكارثة التي تسبب بها الزلزال خطوة تشريعية واسعة ومهمة وكبيرة، مكرّسة للفرد وما وقع عليه من ضرر وما يحتاجه للنهوض، وتتويجاً لخطة العمل الوطنية ذات الصلة وأسسها ومعاييرها المعتمدة، والانتقال من مرحلة تقييم الأضرار والأعداد والخسائر والتكاليف إلى المرحلة الفعلية العملية لمساعدة المتضررين مالياً ووضعهم على خط الحياة والإنتاج من جديد، بما ينعكس إيجاباً على مجمل قطاعات الدولة، أي بما معناه بناء الإنسان على الصعد كافة كمرحلة أولى وأساس، واجبة وضرورية، ليقوم بدوره في بناء الدولة كمرحلة ثانية وطبيعية.. فالأهمية التي أولاها المرسوم للفرد واضحة حيث كرّس له الدعم المالي، فيما أخذت موازنة الدولة على عاتقها التعامل مع الأضرار الواقعة على المجتمع، سواء التي أصابت البنى التحتية ومصادر المياه ومراكز الخدمة الصحية والمؤسسات والمدارس والمواقع الأثرية.

شمولية المرسوم الذي يتضمن التعاون والتكامل المؤسساتي والمجتمعي، إنما يشير إلى أثر الوعي الجمعي بالظروف المحيطة للتعامل والتعاطي معها وفق مقتضياتها، فالاستكانة للواقع لا تجترح الحلول، بل من العمل ينهض الحل، ومن الحل الواحد نصل إلى حلول تراكمية من شأنها أن تقلل حجم الفترة اللازمة للخروج من المشكلة، وبالتالي تقليل حجم المشكلة ذاتها، وصولاً إلى التخلص من آثارها بشكل كلي، ومن البدهي أن يأخذ ذلك زمناً ليس بالقصير ولكنه ليس بالطويل أيضاً.

جانبان غاية في الأهمية ميزهما المرسوم، لناحية الاستقلال المالي والإعفاءات التي شملها، ولاسيما الإعفاءات التي يحصل عليها المتبرع للصندوق حسب المبلغ المقدم ولسنتين تاليتين لسنة تبرعه، ما يخلق بيئة عمل أكثر مرونة وديناميكية ويوسّع من نطاق الدعم واستقطاب مساهمين وداعمين للصندوق بما يحقق وفورات مالية يحتاجها الصندوق لاستمرارية عمله وتحقيق أهدافه المنوط بها، وبما يصونه ويحميه من الوصول إلى مرحلة المراوحة في المكان أو مرحلة العجز عن تحقيق أهدافه.

هذه الخطوة الفاعلة والمهمة في سياق مرحلة ما بعد الزلزال، يُنظر إليها على أنها خطوة شاملة لمرحلة ما بعد الحرب أيضاً، أي بما معناه معالجة مجتمعة لكل الظروف وفق المقتضيات والمتطلبات، وبالتالي تكامل النهوض، النهوض من حرب تركت أضراراً وآثاراً مدمرة نفسياً واجتماعياً واقتصادياً وثقافياً، وبالتوازي النهوض من تداعيات كارثة تركت الآثار ذاتها باختلاف الأسباب والمسببات.

> الاستكانة لا تجترح الحلول.. ومن الحل الواحد نصل إلى حلول تراكمية تقلل حجم الفترة اللازمة للتعافي من الكارثة وصولاً إلى التخلص من آثارها بشكل كلي

صندوق وطني لتنظيم دعم الأفراد من متضرري الزلزال

■ تشرين- د . فؤاد شربجي:

بينما كان السوريون يستعدون لإطلاق عملية الإنتاج وإعادة العمران بعد حرب إرهابية دمرت البنى التحتية والبيوت والمدن والقرى، وبينما كان السوريون يتهيؤون لنفض غبار الحرب عنهم للانخراط في المضي قدماً في البناء والإنتاج والإعمار، جاء الزلزال ليشكل أكبر كارثة طبيعية، و تسبب بأضرار جسيمة أصابت الإنسان والمجتمع معاً. و منذ اللحظة الأولى هبّت الحكومة والمجتمع و القطاع الخاص والأهلي لإغاثة المناطق المنكوبة، والتجمعات المتضررة، في عفوية وطنية حماسية وباندفاع يعبّر عن مدى الترابط الوطني بين أفراد و أطراف الجماعة الوطنية السورية. وجاءت الاندفاعة الوطنية للسوريين في معالجة أضرار الزلزال وإغاثة المتضررين تعبيراً جديداً متجدداً عن قوة وعمق الوحدة الوطنية السورية.

ومعالجة أضرار الزلزال الجسيمة على الأفراد وعلى التجمعات وعلى البنية التحتية تحتاج إلى (تنظيم) يضمن الجدوى القصوى لهذه المعالجات. لذلك جاء مرسوم إحداث (الصندوق الوطني لتقديم الدعم المالي للمتضررين الأفراد من الزلزال) بحيث يشكل هذا الصندوق مصدراً وأسلوباً وطريقة لدعم المتضررين الأفراد من الزلزال. ولتكون مهمته تقديم الدعم المالي لهم. والهدف مساعدة المتضررين على تجاوز الضرر الجسدي أو المادي أو المعنوي اللاحق بهم. باعتماد معايير دقيقة وبيانات مدروسة و معطيات واقعية. ويبدو أن عقل المشرّع أراد من هذا المرسوم أن يكون (عقل وتنظيم) معالجة أضرار الزلزال على الأفراد. لتلافي الهدر و توجيه المساعدة للمحتاجين حقاً. ولتحقيق الجدوى المنوطة بهذه المساعدة، و لتجنب الفساد وقطع الطريق على المتاجرين بمصائب الشعب. وانطلاقاً من إيمان المشرّع بأن مواجهة الكوارث كمواجهة الإرهاب والمؤامرات، تحتاج إلى عقل وتنظيم كي تحقق أهدافها في دعم المتضررين من الزلزال ومساعدتهم على تخطي مصائبهم.

أهمية هذا الصندوق أنه موجّه وموظف لخدمة الأفراد المتضررين من الزلزال ويقع على عاتقه القيام بدعم ومساعدة الأفراد عبر إدارة وتنظيم الموارد والإعانات لضمان وصولها إلى المتضررين الحقيقيين. وستكون لجان الإدارات الفرعية و غرفة العمليات في المحافظات المنكوبة مسؤولة عن تطبيق وتنفيذ إجراءات الدعم المالي التي يحددها الصندوق للأفراد المتضررين. الصندوق يهدف إلى دعم الأفراد من المتضررين بينما الدولة متحملة ومسؤولة عن معالجة الأضرار التي أصابت البنية التحتية ومرافق الماء والكهرباء ومراكز الخدمة الصحية إلى آخره.. الأفراد هم المستهدفون في عمل هذا الصندوق..

الصندوق سيضمن الوصول إلى توزيع عادل للدعم المالي للمتضررين. حيث سيكون المصدر الأساسي و الحصري للمساعدة. تصب فيه جميع الموارد المالية من الاعتمادات التي ترصد من الموازنة العامة للدولة ومن المنح والإعانات والهبات والوصايا والتبرعات والمساهمات المالية ذات الطابع المحلي والدولي التي تقدمها الدول والمنظمات والاتحادات والنقابات والصناديق والهيئات والمؤسسات والشركات والأفراد. وهكذا فإن الصندوق سيكون الضامن والجامع لموارد دعم المتضررين بحيث لا تذهب أي مساعدة أو تبرع أو أو أو ألخ إلى جهات غير موثوقة وهذا ما يضمن الموثوقية لوصول كل مساعدة أو إعانة أو مورد إلى هدفها. من هنا يشكل الصندوق ضمان حفظ وصيانة الموارد والمساعدات والإعانات المرصودة لدعم متضرري الزلزال من الأفراد.

ضرورة هذا الصندوق تنبع من قناعة المشرع بتنظيم دعم الأفراد من المتضررين بشكل يوازي تنظيم عمل الحكومة في معالجة البنى التحتية، لذلك حرص المشرّع أن يكون الصندوق ملجأ أميناً، تجمع فيه جميع موارد دعم المتضررين، كما جهد المشرع لأن يكون الصندوق (عقلاً وتنظيماً) لتوزيع هذا الدعم وفقاً لمعايير دقيقة. وبذلك فإن دعم الأفراد من متضرري زلزال بات مع هذا الصندوق منظماً وأكثر جدوى و أكثر نزاهة. وبهذا فإنّ الصندوق يشكل خطوة وطنية داعمة للأفراد. في لحظة يتوجب على الحكومة أن تكون صاحبة اليد الطولى في المساعدة والمعالجة والتنظيم، ويأتي الصندوق الوطني لدعم المتضررين من الزلزال ليشكل هذه اليد الحكومية وهذا التنظيم لإدارة وتوزيع الدعم لمتضرري الزلزال من الأفراد.

مشـــروع قـــانون يشجـــع على انـــــدماج أي من الشركات وتحولها إلى مساهمة مغفلة عامة

■ تشرين – هناء غانم

أعدت وزارة المالية مشروع صك تشريعي يشجع الشركات ذات الصبغة العائلية وغيرها من الشركات، للتحول إلى شركات مساهمة مغفلة عامة أو الاندماج، مع منحها مزايا مالية وضريبية عديدة.

إحدى قنوات الاستثمار

وتؤكد وزارة المالية في المشروع الذي حصلت تشرين على نسخة منه، أن الشركات المساهمة المغفلة العامة تؤدي دوراً مهماً في تنمية الاقتصاد الوطني، إذ تعتبر إحدى قنوات الاستثمار المتاحة أمام المواطنين من خلال شراء أسهمها وتداولها في سوق الأوراق المالية، كما تتميز هذه الشركات بالتزامها بقواعد حوكمة دقيقة تؤمن إدارة فعّالة لأصولها ورقابة دقيقة على عملياتها وشفافية عالية في بياناتها المالية.

معظمها شركات عائلية

وبالمقابل، ما تزال الشركات ذات الصبغة العائلية هي الشكل الأكثر انتشاراً للشركات حالياً، وفق رؤية وزارة المالية، رغم أنها تضم عدداً محدوداً من الأفراد ولا تخضع لمتطلبات حوكمة عالية، كما أن بياناتها لا تنشر ولا تتميز بمستوى عال من الشفافية ولا يوجد فصل بين الملكية والإدارة فيها.

استثمار بالأوراق المالية

ويهدف هذا الصك إلى تشجيع الشركات أياً كان نوعها على الاندماج أو التحوّل إلى شركات مساهمة مغفلة عامة، وتوفير بيانات مالية حقيقية تعكس الوضع المالي لهذه الشركات، وتعزيز تداول الأوراق المالية في سوق دمشق للأوراق المالية ما يتيح فرصاً استثمارية أمام المواطنين الراغبين باستخدام مدخراتهم في الاستثمار بالأوراق المالية.

إعفاء الفروقات

وعن المزايا والإعفاءات المالية والضريبية لهذه الشركات أوضح مشروع المرسوم أن الشركة تستفيد عند إعادة التقييم لغاية التحول أو الاندماج وفق أحكام هذا القانون من عدة مزايا أولها إعفاء الفروقات الإيجابية الناجمة عن إعادة التقييم من الضريبة المقررة وفقاً لأحكام القانون رقم /٢٤/ لعام ٢٠٠٣ وتعديلاته ومن أي ضرائب أو رسوم أخرى ترتبط بإعادة التقييم.

مزايا ضريبية

ومن المزايا للشركاء في إطار عملية التحول أو الاندماج أيضاً، التنازل كلياً أو جزئياً عن الحصص بين بعضهم البعض، ويُعفى كذلك هذا التنازل من الضرائب والرسوم كافة المترتبة على ذلك،

و في إطار عملية التحول أو الاندماج يمكن التنازل كلياً أو جزئياً عن حصصهم للغير من الشركاء الجدد، كما ويُعفى التنازل في هذه الحالة بنسبة ٢٥٪ من الضرائب والرسوم كافة المترتبة على ذلك.

ويحق للشركاء في إطار عملية التحول أو الاندماج التنازل كلياً أو جزئياً عن حصصهم إلى أصولهم أو فروعهم أو أزواجهم، ويُعفى التنازل في هذه الحالة بنسبة ٥٠٪ من الضرائب والرسوم كافة المترتبة على ذلك.

خاصة برأس المال

وذكر مشروع المرسوم أنه تعفى أيضاً المبالغ المخصصة، لاستكمال رأس المال إلى الحد الأدنى اللازم أو المحدد لتأسيس الشركة المساهمة المغفلة العامة الجديدة من الضرائب والرسوم كافة المترتبة على ذلك، وتطبق التشريعات الضريبية والمالية ذات الصلة على المبالغ التي تزيد على هذا الحد، أما في حال كانت حصيلة الفروقات الناجمة عن إعادة التقييم سالبة، فتعفى المبالغ المستخدمة لاستكمال رأس المال إلى المستوى الذي كان عليه قبل إعادة التقييم من جميع الضرائب والرسوم النافذة ذات الصلة، وتطبق الأنظمة والتشريعات الضريبية والمالية أصولاً على المبالغ التي تزيد على هذا الحد.

> مشروع قانون يشجع على اندماج أي من الشركات وتحـــولهـــا إلى مساهمـــة مغفلـــة عامـــة

> يسمـــح للمصـــارف وشركـــات التأمين بالانـــــدماج والتحول يفتح المجال لاستثمار المدخرات بالأوراق المالية

إلغاء أو فشل

وفي حال إلغاء أو فشل عملية التحول أو الاندماج، يُعاد وضع الشركة إلى ما كان عليه قبل البدء بإعادة التقييم وتلغي عملية إعادة التقييم، وكذلك في حال قررت الشركة الاستمرار بعملية إعادة التقييم فيطبق على عملية إعادة التقييم وعلى إجراءات الاندماج جميع التشريعات المالية والضريبية ذات الصلة وبما لا يخالف أحكام هذا القانون.

إعفاء ضريبي

كما بين مشروع الصك التشريعي أن الشركة المساهمة المغفلة العامة الناتجة عن التحول أو الاندماج تستفيد من أحكام هذا القانون من عدة مزايا، أولها إعفاء الشركات المندمجة والشركاء فيها ومساهميها والشركات المندمج فيها والشركات المساهمة المغفلة العامة الناتجة عن الاندماج أو التحول والشركاء فيها ومساهميها من الضرائب والرسوم المترتبة عند إتمام عملية التحول أو الاندماج، بما في ذلك رسوم نقل الملكية للموجودات الثابتة والمنقولة والحقوق المعنوية بكل أنواعها، وفي حال دخل شركاء جدد في الشركة الجديدة الناتجة عن الاندماج أو التحول، فيتم تكليفهم بالضرائب والرسوم التي تفرض على التأسيس لأول مرة.

وفق قانون الشركات

وعن إجراءات التحول والاندماج، بين مشروع المرسوم أن الشركات الراغبة بالتحول أو الاندماج تخضع وفق أحكام هذا القانون لإجراءات التحول والاندماج المنصوص عليها في قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /٢٩/ لعام ٢٠١١ وتعديلاته، كما وتستثنى الشركات الراغبة بالتحول وفق أحكام هذا القانون من الشرط المتضمن وجوب تحقيقها أرباحاً صافية خلال السنتين الأخيرتين.

المصارف وشركات التأمين

وفي معرض الأحكام العامة، فقد ذكر مشروع الصك التشريعي أن أحكام هذا القانون تطبق على الشركات العاملة في مجال المصارف والصرافة بعد الحصول على موافقة مجلس النقد والتسليف وعلى شركات التأمين بعد الحصول على موافقة هيئة الإشراف على التأمين.

إعفاء جمركي للجمارك

وفي الوقت ذاته لا يسمح للدوائر المالية باعتماد القيم الجديدة الناتجة عن إعادة تقييم الأصول وفق أحكام هذا القانون أساساً لتحديد فعالية المكلفين أو لتكليفهم بأي صورة كانت عن الأعوام التي سبقت تاريخ إعادة التقييم، إضافة لذلك لا يحق لمديرية الجمارك العامة الرجوع على المكلفين الذين أجروا عمليات إعادة التقييم وفق أحكام هذا القانون لغرض الاستيراد بقيم منخفضة أو مُخفضة.

تاريخُ ناس القاع والروايةُ كتاريخٍ موازٍ لما سجّله «المُنتصرون»

■ تشرين- علي الرّاعي

ليس ثمة تاريخٌ حقيقيٌّ كُتب في هذا الكون؛ وكل ما دوّن على أنه تاريخ؛ ليس سوى وجهات نظر وآراء.. سواء كتب ذلك في الكتب التي تزعم أنها التاريخ، أم جاء ذلك في سياق عملٍ إبداعيّ، أي كان نوعاً من أنواع الإبداع، أو ما جاء في الملاحم والأساطير والأديان، وأظنّ الأخيرة أخطرها لما تحيط قصصها التاريخية من قداسة تظنُّ أن لا باطل يأتيها لا من خلفٍ ولا من قدّام!! وهذا ينطبق على ما كتب في الزمن السحيق، وعلى ما كُتب في الأمس!! ومع ذلك ثمة الكثير ممن يرى أن الرواية كفنٍ إبداعيٍّ سردي، هي نزهة خلال الأمكنة، وبأزمنة مختلفة.. نزهة تفترض رجوعاً هادئاً، وخلال هذه النزهة، وثمة الكثيرون ممن عوّل على هذه النزهة، أن تقدّم تاريخاً موازياً لتاريخ صنعه «المنتصرون» على هواهم.. لكن هنا تاريخ إبداعي، يقدّم أحداثه التاريخية جمالياً، وكأنه يكافئ بذلك ما يمكن أن نطلق عليهم «المهزومين» الذين لم يتسنَ لذواكرهم من يُسجلها، أو يؤرخ ليومياتهم، ومن هنا كان اتجاه الكتابة الروائية على وجه الخصوص، صوب ناس القاع، لتكون ذاكرة المغلوبين ككتابة موازية لتاريخ ناس يملكون السطوة لصناعة تاريخهم كما يشتهون، ويتشهّون، ومن هنا تأتي الكتابة لتحمي الذاكرة، ولكي تؤسس للحاضر، فالذاكرة هي كلمات الحاضر التي يقوم « المنتصرون» بمحاولة محوها.

مستودع الأسرار

ومن هنا أيضاً يأتي الكثير من السرد الروائي كتاريخٍ موازٍ، وإذا أردنا أن نعدد، فسنحصل على عددٍ غير قليل من هذا السرد، وربما يأتي في مقدمته ما دونه الروائي عبد الرحمن منيف في (مدن الملح) التي وجد الكثير من النقاد في هذه السلسلة الروائية تجسيراً للقطيعة بين التاريخ المهزوم والتاريخ الذي لم يكتب بعد، وهي حين تلتقط التاريخ من أفواه المهمشين والمضطهدين فإنها تكتب التاريخ الحقيقي.. فالواقع لا يتسع إلا نادراً لحقيقة روائية هي أقرب إلى الخيال أو المثال، تُكتب الروايات لأننا بحاجة إلى أن نتذكر ما هو مطلوب منا، ونتذكر أننا ننشد عالماً مختلفاً.. فالرواية تعلمنا مقدار التكلفة الباهظة التي علينا دفعها، كي نحقق شيئاً مما ندعو إليه أو نفكر فيه، أحياناً..!!

والتاريخ ليس غاية في ذاته، وهذا ما نجده في روايات هاني الراهب، أو حنا مينة، وإنما الغاية تكمن في ترهينه وإعادة قراءته؛ كما يرى أحد النقاد– وإذا كان الأمر كذلك، فهل السبب هو الشك في هذا التاريخ، ومن ثم الرواية هنا، تأريخ لما خفي، أو تاريخ سري، وربما مغيّب؟! دائماً كان التاريخ المدوّن أو الرسمي، هو ما يوافق أيديولوجيا وعقيدة الأقوى، بل ثمة تناقضات هائلة في التاريخ ذاته ، بين دولة وأخرى، البعض على سبيل المثال يرى أن غزو العثمانيين لدول العالم العربي «فتحٌ» مع أن التاريخ لم يشهد أسوأ من احتلال كهذا..لاشك في أن التاريخ يحتوي على الكثير من الخفايا والجوانب المغيبة.. ومن هنا الحاجة إلى التاريخ تكمن فيه بالذات، ما يقودنا إليه، لدينا أسئلة لانحصل عن إجاباتها إلا هناك، إنه مستودع الأسرار، تعيدنا إشكالات الحاضر إلى التاريخ، لنبحث فيه وبهدفٍ محدد، هناك قد نجد المعنى لما يحدث اليوم على سبيل المثال، وقد يستجرنا إلى أبعد وأعمق، وهذا لا يعني العثور على إجابات، بل قد نعود من دونها، إن عملية الاستقصاء والبحث، تكافئنا بالكشف عن أشياء تمس حياتنا من جميع جوانبها.. تلك التي نتخبط في الخوض فيها. وفي هذا المعنى كانت تجربة عبد الرحمن منيف.. فهذا الروائي القادم من الصحراء العربية، والذي حمل إلى الرواية العربية تجربة أخرى تكمل الحكاية التي بدأها نجيب محفوظ في ثلاثيته.. محفوظ روى البداية عبر ثورة ١٩١٩ المصرية، ومنيف روى شبح النهاية الذي نبت نفطاً في الصحراء، محولاً المدن والصحارى ووادي العيون إلى وادياً للموت.

استطالات مع التاريخ الروائي السوري

هاني الراهب في معظم رواياته ، ولاسيما روايته «ورسمت خطاً في الرمال» يذهب في هذا الاتجاه أيضاً، و« رسمت خطاً في الرمال» تُضيء اليوم بـ« تأريخها» على الكثير مما تُمارسه الأنظمة، وغدر الرمال: «في الصحراء.. لا تمتزج حبتا رملٍ أبداً، ملايين السنين تبقى الحبة بجوار الحبة، وتبقيان حبتين، هكذا روح ابن الصحراء، دائماً وحدها، زجّها بين ملايين الأرواح تبقى وحيدة، التراب يمتزج، نحن نظلُّ رملاً..!»

هل كان هاني الراهب يقرأ تحولات العرب بعد أكثر من عقدٍ على عبور الكون ألفيته الثالثة، وذلك في رائعته الروائية روايته المذكورة بهذه «النبوءة» التشاؤمية قرأ الراهب حال العرب اليوم، أو حقيقة التفكير العربي الذي يكون «الربع الخالي» مرجعيته، فلن يأتي منه غير «السموم» إذا ما هبت الرياح..!

لذا من العبث الادّعاء أننا لا نكتب بدعوة من التاريخ، فهو الذي يدفعنا إلى التفكير في المستقبل، ونعمل حسابنا له، ومن ثم لا أتصور رواية تذهب إلى التاريخ من دون حمولة من الحاضر.. لأن البشرية، وكما يرى الكثيرون هي بأجمعها ضحيّة التزوير المتعمّد للتاريخ وضحية التّلفيق والحذف والشطب وضحية أديانٍ وميثولوجيا مشكوك في مصداقيّتها، وضحيّة أحداث لم تحدث أصلاً، وضحيّة شخصيات وهمية ليس لها أي أثرٍ مادي في الوجود، وضحيّة أشخاص أقلّ من عاديين كتبوا أشياء ضحلة وغريبة لا تستقيم مع العقل السليم، ومارسوا أفعالاً شائنة ومخزية ربما من بعض تسمياتهم: «السلف الصالح».. وها نحن نحصد اليوم ما أنتجته أفكارهم المنحرفة والشاذة.

من جهتي، أرى في كلّ هذه الاستطالات مع التاريخ بأنواعه الشعبي، التراثي، الملحمي، والديني، أظن أن ذلك ينشد أمرين: الأول تحريك الذاكرة التراثية، أو إعطاء حياة ما لهذا التراث، وفي المقابل، منح العمل الإبداعي شيئاً من السكون، أو العزلة في وجه حداثة لا تلوي على سكون، مع ذلك يأتي هذا العمل بكامل مفردات الحداثة والمعاصرة، أي الشغل على موضوع الذاكرة ليس مبعثه الحنين، ولو كان الأمر كذلك لكان اشتغل المبدع هنا على مسألة التلوين؛ كما فعل كتّاب المنتصرين– كما لاينشد التسجيلية أو الوثائقية، ولاعودة ماضٍ ما، وإنما الإغواء في كلّ ذلك قراءة التاريخ بصورةٍ مغايرة، ولذلك هو يُناكف هذا التاريخ، وربما يُناوشه، ويقدّم موقفاً ووجهة نظر مختلفة عن السائد الذي فُرض بسطوة المنتصر!!

مكتبةُ منتصف الليل.. الانزلاقُ بين الحيوات!

■ تشرين- حنان علي

«في مكان ما خارج حافة الكون ثمة مكتبة تحتضن كتباً لا حصر لها، تروي قصصاً إحداها تعرض أحداثك الشخصية، بينما تقصّ غيرها الحياة التي من الممكن اختبارها من جديد. قد نتساءل جميعاً كيف ستكون حياتنا لو أتيحت لنا الفرصة لزيارة تلك المكتبة لنرى مصيراً مختلفاً؟ فهل ستكون أي من هذه الحيوات أفضل حقاً؟».

تتبع الرواية خطوات امرأة بريطانية تبلغ من العمر ٣٥ عاماً حزينة ومحبطة أتيحت لها الفرصة لتجربة حياة جديدة كانت ستعيشها لو اتخذت خيارات مختلفة من سنوات سابقة .«الإنسان حاله كحال مدينة، لا يسمح لبعض أجزائه التعسة بعزله عن الكل.. قد لا تعجبه بعض أحيائه الجانبية أو إحدى الضواحي البائسة، لكن ما انفك بعض التجديد يجعل حياته جديرة بالاهتمام ».

الشابة نورا سيد غير الراضية عن اختياراتها في الحياة سليلة الحسرات والآمال المحطمة، تحاول الانتحار مع حلول الليل في رحلة تأخذها إلى مكتبة تديرها السيدة إلم ..« كانت تعتقد في ساعاتها الحالكة حين فكرت في الانتحار، أن العزلة هي المشكلة، لكنها ليست بعزلة حقيقية، فالعقل الوحيد في المدينة المزدحمة يتوق إلى الاتصال بالآخر اعتقاداً بأن الاتصال البشري هو المعنى الكلي للأشياء».

في مواجهة إمكانية تغيير حياتها للبدء في حياة جديدة واتباع مهنة مختلفة، والتخلص من المآسي القديمة، وتحقيق أحلامها في أن تصبح عالمة جليدية ؛ كان عليها أثناء سفرها عبر مكتبة منتصف الليل البحث داخل نفسها لتحديد ما يرضي الإنسان حقاً، وما الذي يجعله مستحقاً للعيش في المقام الأول..« حين ينتابك الفشل، اختر الظهور والتصرف والتفكير بالنسخة الأصدق منك.. احتضن ذاتك، أيدها، أحبها، اعمل بجد ولا تفكر ملياً باستهزاء الآخرين ، فإنّ جلّ النميمة حسد مقنع».

المكتبة الممتدة بين الحياة والموت، مترعة بملايين الكتب التي تكشف النقاب عن شكل حياتها فيما لو اتخذت قرارات مختلفة. تحاول نورا العثور على عمر يمنحها قدراً أكبر من المعنى، إذ تحاول لم شملها مع صديقها ثمّ تتزوج منه، ليفاجئها بحياة لم تكن تتوقعها على الإطلاق ، كما ترى نفسها عالمة جليدية تجري أبحاثاً في أرخبيل سفالبارد في القطب الشمالي، في ظلّ حياة مختلفة تماماً عن تلك التي تحاول الهروب منها، لكنها ليست بالضرورة خياراً أفضل.

«كنت شخصيات عدّة، زرت قارات الأرض، ولم أعثر على حياة تناسبني، استسلمت بعدها لحقيقة أنني لن أعثر على حياة أرغبها إلى الأبد.. يسيطر عليّ الشوق للعيش بطريقة أخرى، وأكثرما أسعدني الخوض في عالم النسيان».

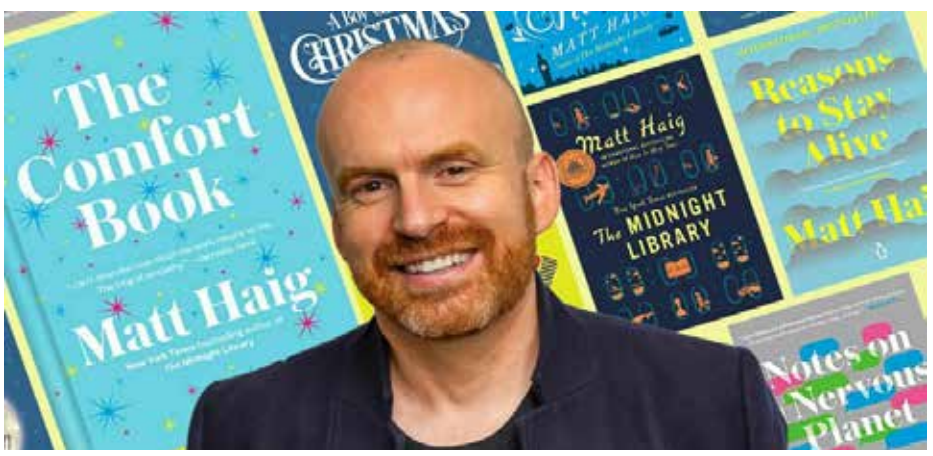

ونختتم برأي الكاتبة و الصحفية البريطانية كوين فولبي «الأمر الأكثر إقناعاً في هذه الرواية جعل القارئ يتأمل في حياته ومصيره.. إننا كبشر، نميل إلى الخلط بين تصورنا لأنفسنا وأهدافنا وبين الضغوط التي يمارسها الآخرون، خاصة أنه من السهل جداً تصديق أن الحياة ستكون «أفضل» لو اتخذنا بعض القرارات المختلفة، رغم أن ذلك ليس صحيحاً على المدى البعيد».

مات هيغ كاتب بريطاني وصحفي ولد سنة ١٩٧٥.. له العديد من الروايات، كتب أدب الواقع وكتب الأطفال، نشر أكثر من ٢٤ كتاباً ترجم معظمها إلى العربية من قبل دار الكلمات للترجمة والطباعة والنشر: (ملاحظات حول كوكب متوتر، كيف توقف الوقت، أسباب للبقاء حياً) فاز بعدة جوائز عالمية، يتم العمل على تحويل عدد من رواياته إلى أفلام سينمائية، بيعت له أكثر من مليوني نسخة في بريطانيا، وتمت ترجمة أعماله إلى أربعين لغة.

تشرين
يومية - اقتصادية - شاملة
رقم العدد ١٣٨٩٦
مؤسسة الوحدة
8
الثلاثاء ١٢ شوال ١٤٤٤هـ - ٢ أيار ٢٠٢٣ م
tishreen.news.sy

التكافلُ بين الدولة والمجتمع لدعم المتضرّرين

حريصـــونَ علـــى كلّ ليـــرةٍ

■ تشرين- يسرى المصري

الواحد في الكارثة هو الكل.. والكل في الكارثة هو واحد ..أنت متضرر، وهو متضرر والجميع متضررون، لكن ثمة من فقد بيته، وثمة من فقد أهله أو أحد أطرافه، وثمة من فقد ماله أو بعضه، فالضرر قد يكون جسديا أو ماديا أو نفسيا وغير ذلك.. فمن هو المتضرر؟ سؤال أخذ الكثير من الوقت في النقاش والبحث وكان لابد من تعريف واضح، هذا التعريف هو بمنزلة الأساس الذي بني عليه المرسوم التشريعي رقم /٧/ لعام ٢٠٢٣الذي أصدره السيد الرئيس بشار الأسد والقاضي بإحداث (الصندوق الوطني لدعم المتضررين من الزلزال) بهدف تقديم الدعم المالي لهم ومساعدتهم على تجاوز الضرر الجسدي أو المادي أو المعنوي اللاحق بهم وفقا لمعايير معتمدة.

ومن خلال الدراسة والبحث أشهراً وجمع الكثير من البيانات والمعلومات من المناطق المنكوبة وعلى أرض الواقع، وفي سياق حشد كل الإمكانات لمواجهة تداعيات الكارثة غير المسبوقة في حجمها وأثرها وما خلّفته من مأساة على المستوى الوطني، جاء المرسوم بإحداث الصندوق الوطني لدعم المتضررين بهدف الحفاظ على كل الأموال والتبرعات والهبات التي تقدم للمتضررين وتقديمها وفقاً لما يتم استعلامه عن أحوال المتضررين وفق البيانات الواقعية حسب تعليمات وتقييمات معتمدة في القوانين والمنظمات الدولية.

في السادس من شباط وقع الزلزال المدمر، وفقدت المدن السورية المنكوبة معظم معالمها، وتحولت إلى أنقاض، أحياؤها السكنية هُجرت، ما تبقى من أبنيتها متصدع وآيل للسقوط، مقتنيات بعض ساكنيها متناثرة على الأرض ..كما يعرف الجميع، وشهد العالم الكارثة كانت كبيره والخسائر تقدر بمليارات الدولارات، والدولة والدستور السوري استجمع الهمم للبدء، ومنذ اليوم الأول لمعالجة أضرار وتداعيات الزلزال ومنذ الساعات الأولى استنفرت الدولة، وجرى اجتماع ترأسه السيد الرئيس بشار الأسد مع أعضاء الحكومة لوضع خطط إغاثية عاجلة، ومن ثمّ معالجة الآثار المترتبة على الزلزال ومعالجة الأضرار الناجمة والتي ترتب عليها إيجاد مراكز إيواء ومراكز صحية كأول رد فعلٍ على الكارثة.

تقديم الدعم المالي للمتضررين ومساعدتهم على تجاوز الضرر الجسدي أو المادي أو المعنوي اللاحق بهم وفقاً لمعايير معتمدة

سكان المدن المنكوبة يحملون اليوم ذاكرة مدنهم المدمرة.. ذاكرة ثكلى، فالزلزال أودى بحياة نحو ١٠ آلاف شخص حسب وزارة الداخلية السورية، وشرد ما لا يقل عن ١,٥ مليون شخص حسب البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة.

من هنا، كان العمل المستمر لمسابقة الزمن لوضع الاستجابات لتحديد أضرار الكارثة، وكانت البداية بوضع خطط استجابة سريعة من الحكومة والمنظمات الأهلية والمجتمعية لتقديم الحلول ووضع الدراسات وجمع البيانات والمعلومات التي وضعت على أساسها خطط المعافاة، ولم يكن في استطاعة الجهات الحكومية أن يتم هذا العمل بشكل متكامل وفعال من دون تعاون ومساعدة المجتمع الأهلي والمنظمات الإنسانية داخل البلد وخارجه، واليوم التعامل ما بين الحكومة والمجتمع الأهلي والفعاليات الاقتصادية والمنظمات الدولية أثمر، وتوّج بإحداث الصندوق الوطني لدعم المتضررين من الزلزال، إذ يتم تحويل كل ما تم تقديمه من تمويل ودعم وأموال وهبات وتبرعات إلى هذا الصندوق، ليكون بحق كفيلاً وداعماً للمتضررين حسب الإمكانات المتاحة وبجهات إشرافية وحكومية وتفتيشية حيث لا يتم التفريط ولو بليرة واحدة لتقديم ما يمكن تقديمه للمتضررين من الزلزال، وكل الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والمنظمات الخيرية والمغتربين والمنظمات الدولية مدعوون لرفد الصندوق كل حسب استطاعته لتتمكن الجهات المشرفة على خطه تنفيذ استراتيجية المعافاة من الإسراع بتقديم الدعم للمتضررين، كل حسب التصنيفات المعتمدة وسورية تستحق والسوريون يستحقون وكلنا أيادي خير.. وكلنا متكافلون ومتعاونون ومجمعون على حب سورية ونجدة المتضررين.

تشرين مؤسسة الوحدة
المدير العام: أمجد عيسى
رئيس التحرير: ناظم عيد
مدير التحرير: يسرى المصري
أمينا التحرير: أمين الدريوسي – للشؤون السياسية والفنية، باسم المحمد – للشؤون الاقتصادية والثقافية والمحلية
دمشق – كورنيش الميدان – صحيفة تشرين – أرقام التواصل: الهاتف: ٦/٣/٢/١/٢١٣١١٠٠ – ٠١١ الإيميل: admin@tishreen.news.sy الفاكس: ٨٨١٧٦١٣